مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

واقع ومستقبل الحدود الدولية في ظل تفاقم الحركات الإنفصالية

The Reality And Future Of International Border In Light Of The Increasing Separatist Movements

ط/د. سارة رزق الله

جامعة لونيسي علي كلية الحقوق والعلوم السياسية . البليدة 02

rezkallahsara8@gmail.com

تاريخ ارسال المقال: 2019/07/02	تاريخ القبول: 2019/07/10	تاريخ النشر: 2019/09/01

المرسل: ط/د. سارة رزق الله

الملخص :

تعد ظاهرة الأقليات من المواضيع القديمة المتجددة التي برزت كمتغير رئيسي في الساحة الدولية مع نهاية الحرب الباردة والذي صاحب تفكك العديد من الدول بسبب بروز الحركات الإنفصالية التي تطالب بالإنفصال الذي قد يتمخض عنه الإستقلال الذاتي في إقليمها أو الإستقلال الكامل في دولتها الخاصة يؤدي إلى خلق حدود دولية جديدة ، أو الإنضمام إلى كيان سياسي آخر له نفس خصائصها ، فلم تَعُد هذه الظاهرة خاصة بدول العالم الثالث فقط بل توجد في أغلب دول العالم المتقدم ، والسبب الرئيسي لتفاقم هذه الظاهرة هي حقبةالإستعمار التي لعبت دورا هاما وبارزا حينما خلفت الدول الإستعمارية حدودا مصطنعة حسب مصالحها ومقتضيات تقسيم النفوذ السياسي لكل منها ، دون مراعات للتركيبة الإثنية والقبلية لتلك الشعوب مما أدى إلى تشتت القبائل بين أكثر من دولة .

الكلمات المفتاحية :

الأقليات – الحركات الإنفصالية – الحدود الدولية – منازعات الحدود الدولية

Abstract :

The phenomenon of minorities is one of the old, renewable themes that emerged as a major change in the international arena at the end of the Cold War, which led to the disintegration of many countries due to the emergence of secessionist movements that demand secession that may result in autonomy in their territory or complete independence in their own state. Or join another political entity with the same characteristics.

This phenomenon is no longer only in third world countries, but in most countries of the developed world. The main reason for the exacerbation. of this

. of this phenomenon is the era of colonialism, which played an important and prominent role when the colonial countries left artificial borders according to their interests and the requirements of dividing their political influence. Taking into account the ethnic and tribal composition of those peoples, which led to the dispersion of tribes between more than one state.

key words ;

Minorities - Separatist Movements – International Borders - International Border Disputes.

مقدمة

شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول مهمة نحو بروز الأقليات والجماعات الإثنية على المسرح الدولي كقوى سياسية جديدة داخل معظم دول العالم خاصة النامية منها ، أو تلك التي كانت منضوية تحت لواء الإتحاد السوفييتي السابق .

مركزية هذه الجماعات في السياسة الداخلية والإقليمية لتلك الدول تتمثل في مطالبتها بكامل حقوقها ، الإقتصادية والسياسية ، والثقافية ، واللغوية ، والدينية الموروثة في الدول التي تعيش فيها ، وإذا كانت منطقة البلقان " ألبانيا ، كرواتيا ، بلغاريا ، مقدونيا ، يوغسلافيا سابقا " تعد مثالا واضحا على تفجر الصراعات العرقية والإثنية والقومية والدينية ، وعاملا مساعداً في تفكك بعض الدول مثل يوغسلافيا ، نتيجة لهذه الصراعات الإثنو-سياسية نجد أن أغلب القارات ليست بمعزل عن هذه الديناميكية الجديدة ، خاصة القارة الإفريقية التي شهدت ولعقود طويلة سلسلة من الصراعات بين مختلف الأقليات والعرقيات فيها .

ويعود السبب في بروز ظاهرة الأقليات إلى شعور هذه الأخيرة بتمييزها عن باقي المجموعات داخل الدول التي تنتمي إليها ، فظهور الإمبراطوريات سابقا وتشكل الدول القومية في العصر الحديث هو أمر حكمه منطق القوة وليس منطق التنوع الإثني والعرقي والقومي ، ماأنتج حدودًا دولية لاتتطابق مع حدود هذه الجماعات ، حيث أن الإستعمار الأوروبي خلف حدود سياسية مصطنعة حسب مصالح ومقتضيات الدول المستعمرة ، دون مراعات للتركيبة الإثنية والعرقية والقومية لتلك الجماعات مما أدى ذلك إلى تشتتها بين أكثر من دولة في العالم ، وبروز فيما بعد الحركات الإنفصالية [1].

وإهتمام الدول ذات الأعراق المتعددة بقضايا الأقليات ينبع من كون هذه الإختلافات أصبحت من بين أهم الأسباب المهددة لإستقرارها وسلامة وحدتها الترابية والإقليمية مستقبلاً ، خاصة عندما تتلبس الأقليات بمطالب سياسية تطالب فيها بحقوقها والإعتراف بوجودها المستقل عن طريق حقها في تقرير مصيرها وحقها في الإنفصال عن دولة الأم الذي قد يتمخض عنه الإستقلال الذاتي في إقليمها أو الإستقلال الكامل في دولتها الخاصة يؤدي إلى خلق حدود دولية جديدة ، أو الإنضمام إلى كيان سياسي آخر له نفس خصائصها ، مما يؤدي حتما إلى إثارة منازعات الحدود الدولية .

أسباب إختيار موضوع الدراسة :

يعود سبب إختيارنا لموضوع الدراسة إلى أسباب ذاتية وموضوعية تتمثل فيما يلي :

- حظي موضوع الأقليات والإنفصال بإهتمام كبير في القانون الدولي والقانون الداخلي على حد سواء ، نظراً لما يمثله هذا الموضوع من أهمية وحساسية في مجال القانون الدولي و العلاقات الدولية قديماً وحديثاً.
- قيمة وحيوية وحساسية موضوع الدراسة ،لأن مطالبة الأقليات بالإنفصال وتأسيس دولة مستقلة خاصة بهم يشكل مصدر توتر وتأزم العلاقات بين الدول المتجاورة ، وذلك بسبب تغيير الحدود الدولية المشتركة بينهما .
- أن جميع دول العالم ذات الأعراف المتعددة تواجه اليوم مشكلة الأقليات .

- أن مشاكل الحدود الدولية من أصعب المشاكل وأشدها تعقيداً وخطورة وتهديدا للسلم والأمن الدوليين ، فهي مصدر معظم المنازعات الدولية إن لم تكن جلها ، وذلك بسبب الأهمية التي تمثلها الحدود لكل الدول حيث تعد عنصرا أساسياً في معطيات الأمن القومي لكل دولة .
- أضحت ظاهرة الأقليات تشكل الجزء الأكبر من الأسباب الرئيسة التي تسهم في إثارة منازعات الحدود الدولية في وقتنا المعاصر .

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تعالج أحد المواضيع المعقدة والشائكة التي أخذت حيزاً كبيراً من إهتمام المجتمع الدولي في وقتنا الحالي ، ويرجع السبب في ذلك إلى :

- **الأهمية العلمية :**

تتمحور أهمية الموضوع علميا أنه يدرس الجانب النظري لظاهرة الأقليات ، وذلك من خلال تحديد أسباب ودواعي مطالبة الأقليات بالإنفصال وإنشاء دولة مستقلة خاصة بهم ، وكذلك معرفة أحقية الأقليات بالإنفصال و توضيح تأثير الإنفصال على ثبات وإستقرار الحدود الدولية بإعتباره عامل رئيسي يهدد إستقرار الدولة ووحدتها الترابية والإقليمية .

- **الأهمية العملية :**

تكمن أهمية الموضوع عملياً أننا سنتطرق إلى أهم الحالات التطبيقية التي يشهدها ولايزال يشهدها المجتمع الدولي في العديد من دول القارات بسبب ظاهرة الأقليات والحركات الإنفصالية ، فمنها من تحققت مطالبها وانفصلت عن دولة الأم وغيرت حدودها ، ومنها لاتزال مطالبها قائمة إلى يومنا هذا ، احتمال إنفصالها مستقبلاً أو إنضمامها إلى دول أخرى مما يؤدي ذلك حتما إلى إثارة خلافات حدودية خاصة إذا كانت المنطقة الحدودية تتمتع بأهمية إقتصادية وإستراتيجية وأمنية .

يقدم هذا البحث نتائج عملية سواء من الناحية القانونية أو السياسية .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحديد المتغيرات التي تعزز الحركات الإنفصالية للأقليات كظاهرة سوسيوسياسية :

- التعرف على أهم أسباب التي أدت إلى مطالبة الأقليات بالإنفصال وإقامة دولة مستقلة قانونيا وعمليا .
- معرفة أحقية مطالبة الأقليات بالإنفصال إستنادا لحق تقرير المصير .
- إبراز الآثار المترتبة على إنفصال الأقليات عن دولة الأم ومدى تأثيرها على الحدود الدولية مستقبلا .

فرضيات الدراسة :

- إن مطالبة الأقليات بالإنفصال من القضايا ذات الأبعاد الدولية التي أضحت تشكل سبب رئيسي لنشوب منازعات الحدود الدولية حاضراً ومستقبلاً ، وذلك من خلال تفكيك دول إلى عدة دويلات صغيرةأو إنضمام دول إلى دول أخرى عبر العديد من دول العالم..

- إنفصال الأقليات في العديد من دول العالم ذات الأعراف المتعددة لايؤدي إلى إثارة منازعات الحدود الدولية ، لأن الغاية الأساسية من الإنفصال هو تحقيق حقوقها السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي إنتهكت وحرمت منها.

المنهج المتبع في الدراسة :

لكي تكون الدراسة متكاملة في جميع جوانبها فقد إعتمدنا معظم مناهج البحث العلمي كوسيلة لتنظيم وترتيب الأفكار وبلوغ الهدف المنشود من الدراسة ، وهي :

- **المنهج التاريخي** : بما أن موضوع الدراسة له أبعاد تاريخية مرتبطة بالإستعمار ، قمنا بسرد أهم القضايا التاريخية للأقليات والمطالبة بالإنفصال ومقاربتها بواقع الإشكاليات التي تثيرها الدراسة.
- **المنهج التحليلي** : يشتمل موضوع الدراسة على أبعاد مختلفة تتداخل فيها العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والمصالح الدولية ، لذا قمنا بعرض وتحليل أهم أسباب قضايا الإنفصال وتأثيرها على ثبات الحدود الدولية .
- **المنهج الإستدلالي** : الإستشهاد ببعض القضايا الدولية والنتائج المترتبة عنها .

إشكالية الدراسة :

إن إنفصال الأقليات في العديد من دول العالم سيشجع بقية الأقليات "**عرقية أو قومية أو إثنية أو دينية** "على المطالبة بالإنفصال وتأسيس دولة مستقلة ، خاصة إذا تعرضت هذه الأخيرة للإضطهاد والقمع سواء من قبل دولة الأم أو سكانها الأصليين ، مما يؤدي حتما إلى إثارة العديد من منازعات الحدود الدولية مستقبلاً بين الأقلية ودولة الأم من جهة ، وبين الدول المتجاورة من جهة أخرى ، وعليه فإشكالية الدراسة تمحورت حول :

إلى أي مدى يمكن تحقيق مقاربة بين ضمان حقوق الأقليات " العامة والخاصة " في إطار الدولة الأم أي الحكم المحلي وبين أحقيتها في تقرير المصير وتكريس مبدأ الإنفصال عن الدولة الأم ؟ وفي حالة تحقيق الإنفصال هل يؤدي ذلك إلى خلق منازعات حدودية جديدة ؟

الأسئلة الفرعية :

- ماهي الطبيعة القانونية لحق تقرير المصير ؟
- هل بروز وإنتشار الحركات الإنفصالية في العديد من دول العالم مرده إلى الحدود المصطنعة التي خلفها الإستعمار الأوروبي أو الإنتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها الأقليات أم هناك إعتبارات أخرى ؟
- هل الإنفصال يشكل تهديدا لإستقرار الدولة ووحدتها الترابية والإقليمية ؟

إن مقاربة هذه الإشكالية وماتطرحه من تساؤلات تقتضي منا تقسيم الدراسة إلى خطة مكونة من محورين :

المبحث الأول : يتطرق بالتحليل والتأصيل لتحديد طبيعة حق تقرير المصير ، وأحقية الأقليات في المطالبة بالإنفصال وإنشاء دولة مستقلة خاصة بهم .

المبحث الثاني : يوضح مامدى تأثير ظاهرة الأقلية وإشكالية الإنفصال على ثبات الحدود الدولية ، وذلك من خلال التطرق لأهم نماذج القضايا الدولية لهذه الظاهرة وأسباب نشوبها .

المبحث الأول : أحقية الأقليات في الإنفصال

مثل الصراع الإيديولوجي المحور الرئيسي للأزمات التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة ، كإنعكاس طبيعي للعلاقات السائدة آنذاك على قمة النظام الدولي الجديد الذي كان ينقسم إلى قطبين أو معسكرين رئيسيين يعمل كل معسكر على فرض هيمنته على دوله لضمان تماسكها واستقرارها في مواجهة المعسكر الآخر[2] .

ومع إنتهاء الحرب الباردة بدأت أزمات من نوع آخر فرضت العديد من الآثار المختلفة للقضايا السياسية وإدارة الأزمات الدولية في ذلك الصدد ، أدت تلك الأزمات إلى ظهور عدّة كيانات سياسية جديدة على أساس عرقي أو قومي أو إثني أو ديني ، بالإضافة إلى مطالبة العديد من الأقليات إما بالحكم الذاتي كأكراد تركيا ، أو بالإنفصال عن حكوماتها المركزية كأكراد العراق وإقليمي كاتالونيا والباسك عن إسبانيا وإيرلندا الشمالية عن بريطانيا [3] .

ولمعرفة أحقية الأقليات بالإنفصال قانونياً وإنشاء دولة مستقلة وفقا للقانون الدولي ، رأينا من المناسب التطرق أولا إلى حق تقرير المصير وتحديد طبيعته القانونية ، ثم نميز بين حالات الأقليات ، وأخيراً نختتم هذا المحور بأسباب إثارة مشاكل الأقليات ومطالبتهم بالإنفصال .

المطلب الأول : الطبيعة القانونية لحق تقرير المصير

إختلف فقهاء القانون الدولي حول الطبيعة القانونية لمبدأ حق تقرير المصير ، فالبعض إعتبره مبدأ سياسي والبعض إعتبره حق قانوني .

الفرع الأول : حق تقرير المصير هو مبدأ سياسي

حق تقرير المصير مجرد مبدأ سياسيا وليس مبدأ قانونيا لأنه مفهوم غامض يصعب تحديده وإذا ماتم تطبيقه فإنه يمس السلامة الإقليمية للدول[4]، ويستند القائلون بهذا الرأي إلى مجموعة من الحجج والأسانيد من بينها :

1 -أن حق تقرير المصير هو مبدأ سياسي وضع لأوضاع إستعمارية وترتيب أوضاع إقليمية ناشئة عن ظروف دولية وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ولم يغير ميثاق الأمم المتحدة من هذا الوضع شيئا فقد ذكر تقرير المصير كمبدأ وليس كحق ، بحيث لايمكن القول أنه حق قانوني يرتب إلتزامات قانونية .

2 -صدرت العديد من القرارات عن الأمم المتحدة تؤيد حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ولم تدرج المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية هذه القرارات ضمن مصادر القانون الدولي[5] .

الفرع الثاني : تقرير المصير حق قانوني

1 -حق تقرير المصير قاعدة من قواعد القانون الدولي[6].

2 -حق تقرير قاعدة آمرة وملزمة.

3 -حق تقرير المصير قاعدة عرفية [7].

ونخلص مماسبق أن طبيعة تقرير المصير قد تطورت فأصبحت تعني أهم الحقوق التي تقررها مبادىء القانون الدولي المعاصر ، فهو يرتب للشعوب حقوقا ويرتب على الدول إلتزامات ذات طبيعة دولية وهو حق دولي وجماعي في آن واحد[8] .

الفرع الثالث : حالات الأقليات

يجب علينا أولاأن نميز بين حالات الأقليات ثم نتعرض لأسباب مطالبتها بالإنفصال ، وتتمثل هذه الحالات فيما يلي :

1 - **الحالة الأولى** : تتمركز الأقلية فوق منطقة جغرافية محددة داخل الدولة ، وفي هذه الحالة يمكن إعطاء الأقلية حقا إحتياطيا في تقرير المصير والإنفصال.

2 - **الحالة الثانية** : تكون الأقلية مبعثرة وموزعة على سائر أرجاء إقليم الدولة ، وفي هذه الحالة يكتفي بإعطاء الأقلية حكما ذاتيا شخصيا[9] .

3 - **الحالة الثالثة** : تكون الأقلية مبعثرة وموزعة على سائر أنحاء أقاليم دول العالم ، فهنا لايثور الإشكال عندما تتمركز الأقلية بين دولتين مشتركة في الحدود لأنه في حالة الإنفصال يمكن لإحدى الدولتين أن تفصل جزء من إقليمها وتضمه للدولة الأخرى أو العكس ، إلا أن الإشكال يثور عندما تكون الأقلية منقسمة في عدة دول من العالم مثل الأكراد لأننا لانعرف مستقبلها .

المطلب الثاني : أسباب مطالبة الأقليات بالإنفصال

لايمكن للأقليات المطالبة بحق الإنفصال عن دولة الأم خاصة إذا كانت تتمتع بجميع حقوقها " العامة والخاصة " والحريات الأساسية ، لكن يمكن إقرار هذا الحق عندما تتعرض لإنتهاكات جسيمة تخالف قواعد القانون الدولي وتحرمها من التمتع بحقوقها ، أو بسبب التقسيم الإستعماري الأوروبي للعديد من القارات " إفريقيا ، آسيا ، أمريكا الجنوبية " الذي خلف حدود مصطنعة لاتراعي التركيبة الإثنية والعرقية والدينية والقومية الموجودة في تلك القارات .

الفرع الأول : التقسيم الإستعماري الأوروبي للحدود الدولية

غالبا ما تلجأ الدول القوية إلى التوسع الإقليمي بدون أي اعتبار للحدود ولا لمبدأ ثبات الحدود الدولية الذي تتصف به ، ولقد كان للثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا في القرن التاسع عشر دور كبير في تقوية المنافسة بين الدول و ازدياد النشاط الاستعماري بحثا عن الموارد الأولية ومن ثم الأسواق ، وبالتالي أصبحت الهجمات الخارجية مظهرا مميزا للأمم الأوروبية سواء كانت صغيرة أم كبيرة[10].

ونتيجة للتوسعات الأوروبية التي غزت معظم دول العالم تقريبا ، وكانت أكثر صور بشاعة خاصة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا ، حيث لم تأخذ الدول المستعمرة بعين الإعتبار الأبعاد التاريخية والإجتماعية والطبيعية والجغرافية كأساس لتقسيم الأراضي التي إستعمرتها فيما بينها ، بل تعمدت تقسيم الدول فيما بينها تقسيما عشوائيا نتج عنه إنشاء حدود سياسية لدول جديدة مصطنعة أدت إلى تجزئة الجماعات العرقية التي كانت تشكل وحدات مترابطة[11]، مما خلف فيما بعد مشاكل الأقليات تطال بحقها في الإنفصال لإقامة دولة أو دويلات

صغيرة مستقلة قانونيا ، وهذا ماترفضه غالبة الدول لأنه يتنافى مع مبدأ الوحدة الوطنية والتكامل الإقليمي للدول بعد استقلالها .

الفرع الثاني : الإنتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأقليات

يُقر القانون الدولي للأقليات جميع الحقوق والحريات التي يتمتع بها الأغلبية من سكان الدولة التي ينتمون إليها بإعتبارهم مواطنون في نفس درجة المواطنة معهم ، إلا أن هذه الحقوق تتعرض لإنتهاكات جسيمة ومتواصلة في الكثير من دول العالم سواء من قبل دولة الأم أو الأغلبية ، فتحرمهم من حقوقهم العامة والخاصة مما يؤدي ذلك حتما إلى منازعات داخليا تهدد إستقرار الدولة على المستوى الداخلي والخارجي .

ومن بين هذه الإنتهاكات نجد :

أولا : عدم المساواة والتمييز العنصري

تعد التفرقة العنصرية من أبشع صور التمييز الذي تتعرض له الأقلية بسبب الدين أو العرق أو اللغة سواء من قبل السلطة الحاكمة أو الأغلبية ، فتحرمهم من التمتع بحقوقهم في كافة المجالات " السياسية ، الإقتصادية ،الإجتماعية ، الثقافية " [12].

ثانيا : الإبادة الجماعية

هي أي فعل من الأفعال الآتية التي ترتكب بقصد القضاء كليا أو جزئيا على جماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية :

- قتل أفراد هذه الجماعة .
- الإعتداء الجسيم على على أفراد هذه الجماعة جسمانيا أو نفسيا .
- إخضاع الجماعة عمدا لأحوال معيشية من شأنها القضاء عليها ماديا جزئيا أو كليا .
- فرض تدابير تهدف إلى إعاقة التناسل داخل هذه الجماعة .
- نقل الأطفال عنوة من جماعة إلى جماعة أخرى[13].

المبحث الثاني : نماذج عن بعض قضايا الإنفصال وأثرها على ثبات الحدود الدولية

إذا كان الإنفصال يعتبر لدى العديد من جماعات الأقليات الهدف النهائي الذي تسعى لتحقيقه بغية المحافظة على ذاتيتها " العرقية ، القومية ، الإثنية ، الدينية "[14]، فإن غالبية الدول ترفض هذا الحق و بشدة ولاتعترف به في قوانينها الداخلية لكونه يشكل تهديدا لإستقرار وحدتها الترابية والإقليمية ، لأن فقدان هذه الأخيرة جزء من أراضيها تحتوي على ثروات طبيعية يضعف من قدراتها الدفاعية .

فالأهمية الإستراتيجية والإقتصادية للحدود الدولية تعد الركائز الأساسية لقوة أي دولة ، مما يجعلها سببا لتوتر العلاقات التعاونية بين الأقلية ودولة الأم في حال تحقيق الإنفصال ، وسببا في نشوب منازعات الحدود الدولية بسبب عدم الإعتراف بالحدود الجديدة سواء على الخريطة السياسية أو الواقع [15]، ويمدنا الواقع الدولي العديد من الأمثلة التي تؤكد ماسبق ذكره .

ولتوضيح الرؤية أكثر إرتأينا التطرق لأهم الحالات التطبيقية التي شهدها ولايزال يشهدها الواقع الدولي لظاهرة الأقليات وإشكالية الإنفصال ، فمنها من تحققت مطالبها وأسست دولة مستقلة ومنها لاتزال مطالبها قائمة إلى يومنا هذا ، ثم نستعرض نظرة مستقبلية حسب إعتقادنا للآثار المترتبة عن إنفصال الأقلية عن دولة الأم وأثرها على الحدود الدولية [16].

المطلب الأول : حالات تطبيقية لأهم قضايا إنفصال الأقليات

الفرع الأول : النزاعات الإثنية في إفريقيا

أدى رسم الخريطة الجيوبوليتيكية لإفريقيا من قبل المستعمر إلى رسم حدود لم تحترم التعدد العرقي والإثني ، وبالتالي إنقسام عرقية واحدة بين أكثر من دولتين.

وبالرغم من أحد المبادىء التي تحكم العلاقات بين دول الإفريقية بعد الإستعمار تقضي بعدم البث في الحدود الموروثة ، إلا أن العديد من النزاعات " المطالبة بالإنفصال " التي ثارت في إفريقيا كانت حول إعادة النظر في هذا التقسم ، ومن أبرزها نجد [17]:

أولا : النزاعات الإثنية في السودان

تتميز دولة السودان بالتنوع الواضح في التكوين الإثني لها ، فالشعب السوداني يتكون من جماعات إثنية عديدة أدت إلى خلق مركب ثقافي متنوع على سطح الإقليم السوداني ، وقد أثر تباين هذا التركيب الإثني سلبا على إستقرار الدولة وتغيير حدودها .

1 - إنفصال جنوب السودان

أ - **الجذور التاريخية لإنفصال جنوب السودان** : تشير الوثائق التاريخية إلى أن بذور الأزمة في جنوب السودان مردها إلى المرحلة التي خضع فيها السودان للإستعمار البريطاني ، إذ كُرسَتْ فكرة مفادها إنقسام السودان إلى قسمين : شمال عربي مسلم وجنوب إفريقي مسيحي ، وانتُهجت سياسات أدت إلى فرز السكان في القسمين ثقافيا وعرقياً ولغوياً وحضارياً وكانت بداية ذلك على وجه التحديد في سنة 1917 [18].

واتسمت مشكلة جنوب السودان بالتعقيد والتعدد بسبب تداخل عوامل عديدة من بينها العوامل الخارجية والعوامل الداخلية التي تمثلت في التهميش الإقتصادي والإجتماعي للجماعات الإثنية من قبل الحكومة السودانية ، مما يخلق هوة عميقة داخل الدولة يهددها بالتشتيت والإنقسام حيث وصف الجنوب بأنه من أكثر مناطق العالم تخلف نظراً لعوامل العزلة السياسية والطبيعية التي حالت دون إتصاله بالعالم الخارجي وإستفادته من إمكانية التقدم ، وإنعدام الثقة بين الجنوب والشمال والذي كان تمهيداً إلى كل المنازعات إلى جانب التهميش السياسي واللااستقرار أفرز في نفس الوقت منظمات وأحزاب وجبهات تعمل من أجل إنفصال الجنوب عن الشمال [19].

ورغم الحلول المقترحة لحل هذه المشكلة إلا جنوب السودان تمكن من تحقيق الإنفصال وتأسيس دولة كاملة السيادة ، وذلك بتاريخ 09 جويلية 2011 بعد إجراء إستفتاء شعبي بتاريخ 9 إلى غاية 15 جانفي 2011 الذي صوت فيه 98.83 %لصالح إنفصال الجنوب عن جمهورية السودان[20] .

2 - إقليم دارفور :

تُعد أزمة دارفور واحدة من أهم الأزمات التي تواجه الدولة السودانية ، والتي لاتتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من حالات عدم الإستقرار الداخلي ، وإنما تتعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة ونظامها السياسي ذاته ، إما بسبب إستمرار النزاعات والصراعات في أقاليم السودان المختلفة ، أو من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة والمشاركة فيها والداعمة لها، أو بالترويج للنزعات الإنفصالية بهدف تفتيت السلامة الإقليمية للدولة .

أ - أسباب أزمة دارفور :

شهدت دارفور عبر تاريخها العديد من النزاعات لأسباب داخلية تتعلق معظمها بالمنافسة بين الجماعات على مكاسب سياسية وإجتماعية وإقتصادية نتج عنها تقويض التوازن الهش بينها ، والأسباب الخارجية تتمثل في تدخل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار التي تربطها علاقة تواصل مع أطراف النزاع ، وما يهمنا في هذا الصدد هو الأسباب الإثنية [21].

وبعد تصاعد وتيرة النزاع الإثني أصبح المجتمع الدارفوري مهدد بالتشتت في حالة الوحدة و الإنفصال لعدم ضمان قيام دولة عادلة آمنة و خير دليل ذلك إنفصال جنوب السودان[22].

الفرع الثاني : الحركات الإنفصالية في أوروبا

لاتقتصر مشكلة الأقليات على القارة الإفريقية بل أضحت قضية عالمية تشغل العالم منذ ثمانينات القرن الماضي ، ففي العديد من الدول تناضل أقلية قومية أو إثنية أو دينية للإعتراف بحقوقها أو حصولها على الحكم الذاتي أو الإنفصال ، وهذا مايحدث في القارة الأوروبية شهدت ولاتزال تشهد حمى الحركات الإنفصالية بعضها نجع في الإنفصال مثل إنفصال جمهوريات البلطيق لاتفيا واستونيا ولتوانيا وكذلك أرمينيا وأذربيجان وأزبكستان وجورجيا وتركمانستان وبيلاروسيا وأوكرانيا ومولدافيا وقرغيزستان وكازاخستان عن الإتحاد السوفياتي السابق ، فضلا عن تفكك جمهورية يوغسلافيا الإتحادية إلى أربع دول هي مقدونيا وكرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك [23]والبعض الآخر لا تزال مطالبه قائمة إلى يومنا هذا ، ومثال ذلك:

أولا : فرنسا

إن الدستور الفرنسي يعرف الأمة على أنها أفراد لهم حقوق متساوية ، وبالتالي فهو لا يعترف بالحقوق الجماعية ولا بالحقوق الخاصة للأفراد، مما أدى إثارة مشاكل الأقليات في بعض المناطق من بينها :

1 جزيرة كورسيكا : طالب بعض القوميين الكورسيين بالإنفصال وتحقيق الإستقلال والبعض الآخر طالب بالحكم الذاتي ولكن فرنسا رفضت ذلك[24].

2 -جزيرة كاليدونيا : بتاريخ 04 نوفمبر 2018 أجري إستفتاء شعبي شارك فيه نحو 37 % من مواطني إقليم كاليدونيا الجديدة ، وكانت نتيجة الإستفتاء الأولية ب 56.7% يرفضون الإنفصال عن فرنسا و 43.3 %يريدون الإنفصال[25].

ثانيا : إسبانيا

1 - إقليم كاتالونيا : في 1 أكتوبر 2018 أجري إستفتاء لإنفصال كاتالونيا عن إسبانيا وكانت النتيجة 90 %صوتو لصالح الإنفصال عن إسبانيا ، وليست كاتالونيا فحسب تسعى إلى الإنفصال وتأسيس دولة مستقلة [26]بل أيضا إقليم الباسك الذي يقع في شمال إسبانيا لكنه لم يصل بعد إلى مرحلة الإستفتاء .

ثالثا : إيطاليا

طالب كل من إقليم لومبارديا وإقليم فينيتو بإجراء إستفتاء للإنفصال عن سلطة الحكومة الإيطالية ، وفي 22 أكتوبر 2017 أجري استفتاءين ، وأعلنت نتائج التصويت في 23 أكتوبر 2018 بنعم للحكم الذاتي بأكثر من 98 %من سكان فينيتو ، و95 % من سكان لومبارديا ، وذلك بعد أن شارك في التصويت 57% من سكان فينيتو و 40 % من سكان لومبارديا[27].

رابعا : إسكتلندا

على الرغم من الإتحاد بين بريطانيا وإسكتلندا الذي دام أكثر من 300 سنة ، إلا أن إسكتلندا سعت من أجل إنفصالها عن بريطانيا وحصولها على الإستقلال من خلال إجراء إستفتاء سنة 2014 م الذي باء بالفشل ، غير أن الحزب القومي في إسكتلندا أعلن بإجراء إستفتاء مرة أخرى للإنفصال بسبب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سنة 2016 م ،وتخوف إسكتلندا من الأزمة الإقتصادية رأت أنه ليس من الضروري خروج كل أجزاء بريطانيا من الإتحاد وهو مايعنى البدء في الإنفصال عن بريطانيا [28].

الفرع الثالث : منطقة الشرق الأوسط " الأقلية الكردية نموذجا "

أولا : جدول توزيع الأكراد في منطقة الشرق الأوسط حسب سنة 2018 م:

الدولة	تقدير عدد الأكراد بالمليون نسمة	تقدير الأكراد بالنسبة المئوية
سوريا	مليوني شخص	9% من عدد سكان البلاد الإجمالي
العراق	7 ملايين شخص	20% من عدد سكان البلاد الإجمالي
تركيا	15 مليون شخص	19% من عدد سكان البلاد الإجمالي
إيران	8 ملايين شخص	10 % من عدد سكان البلاد الإجمالي

ثانيا : الجدور التاريخية لمشكلة الأقلية الكردية

لايمكن إعتبار تجدد إشتعالها مؤخراً على أنها نتيجة الأحداث الدراماتيكية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط مع إنهيار الإتحاد السوفياتي السابق ومنظومته الإشتراكيّة في نهاية الثمانينات ومطلع الستينات ، أو أنها وليدة الأحداث التي شهدتها المنطقة عقب الثورة التونسية ، بل تعود جذور هذه القضية إلى ماقبل التوقيع على إتفاقية "سايكس- بيكو " سنة 1916 م بين الإنجليز والفرنسيين ، التي حرمت الكرد من بناء دولة خاصة بهم ووزعتهم على أربع دول هي : تركيا والعراق وسوريا وإيران وحاليا موجودين كذلك في أرمينيا ولهم تواجد رمزي في كل من مصر والأردن [29].

وأضحت الأقلية الكرديّة تُشكل مشكل عويص بات يهدد اليوم مستقبل منطقة الشرق الأوسط من خلال تهديد الإستقرار الداخلي لدول هذه المنطقة ، ويعود السبب في ذلك إلى الإضطهادات التي تتعرض لها من قبل حكومات هذه الدول و رغبتهم في تحقيق حلمهم التاريخي وهو الإنفصال لإقامة دولة كردية مستقلة ، مما يؤدي ذلك حتماً إلى تقسيم هذه الدول إلى عدة دويلات صغيرة وبروز حدود دولية جديدة.

ومن أمثلة ذلك نجد :

1 - **العراق " إقليم كردستان "**

إنتقلت مطالب الأكراد في شمال العراق من الحكم الذاتي إلى المطالبة بالإنفصال ، حيث أُجري بتاريخ 25 سبتمبر 2017 إستفتاء حول إنفصال إقليم كردستان عن العراق ، وكانت النتيجة بنسبة 73،92 % "نعم " للإنفصال ، إلا أن الحكومة العراقية رفضت شرعية الإنفصال بحجة أنه يهدد الإستقرار الداخلي للعراق ويسبب منازعات داخلية بسبب إنفصال جزء أو أجزاء من إقليمها [30].

المطلب الثاني : رؤية مستقبلية عن إنفصال الأقليات وأثرها على ثبات الحدود الدولية

تأسيسا على ماسبق يمكن القول أن ظاهرة الأقليات وإشكالية الإنفصال كانت ولاتزال حسب إعتقادنا مصدر رئيسي لنشوب أغلب منازعات الحدود الدولية خاصة في وقتنا الحالي والمستقبلي .

ولتأكيد وجهة نظرنا المستقبلية نستند على مجموعة من الإعتبارات أهمها :

الفرع الأول : أثر الأقليات وإنفصالها على المستوى الداخلي

- إن إنفصال جزء أو أجزاء من إقليم دولة ما يشكل تهديداً لإستقرارها الداخلي ومساسا بالمبدأ القائل " ثبات الحدود الدولية ونهايتها " الذي يقصد به أن تتمتع الحدود ونهايتها بقدر من الإستقرار والرسوخ مادام تعيينها وفقا لسند حق يقوم على أساس قانوني خالي من أساليب العنف والإكراه .
- إن غالبية الدول ذات الأعراق المتعددة ترفض تحقيق الإنفصال خاصة إذا كانت المنطقة المتنازع عليها ذات أهمية إقتصادية وإستراتيجية وأمنية ، وفي حال تحقيق الإنفصال يؤدي إلى خلق منازعات الحدود الدولية وخير دليل على ذلك إنفصال السودان .

تجددت التوترات والإشتباكات بين الشمال والجنوب في السودان بسبب بعض المناطق التي إختلف الأطراف المتنازعة حولها وهي " أبيي ، كاكا التجارية ، حفرة النحاس ، سماحة ، جودة ، المقنيص "

بإعتبار هذه المناطق ذات أهمية إستراتيجية ، حيث يقدر إحتياط نفط أبيي ب 8 مليار برميل والمستكشف حوالي 80 %، وقد كان للقرار الأممي 2046 دورا كبيرا في تحقيق نوع من الإستقرار النسبي في الحدود والمناطق المتنازع عليها بالرغم من أن جماعة أبيي قاموا بتنظيم إستفتاء شعبي وقرروا الإنضمام لدولة جنوب السودان إلا أن هذا الإستفتاء رفض من قبل الجماعات الدولية ، ول ستظل المناطق المتنازع عليها وقضايا الحدود أحد أسباب المنازعات بين الطرفين في المستقبل[31].

الفرع الثاني : أثر الأقليات وإنفصالها على المستوى الإقليمي

لم يعد تأثير الإنفصال على المستوى الداخلي بل تعدى بل تعدى إلى الإستقرار الإقليمي، وتجلى ذلك في تأثيرها على العلاقات بين دول متجاورة ، ومن أمثلة ذلك :

- في حال إنفصال إقليم كردستان سيشجع بقية الأقلية الكردية في الدول المجاورة على المطالبة بالإنفصال" تركيا ، إيران ، سوريا" ، وسيؤدي ذلك حتما إلى إثارة العديد من المنازعات أبرزها "منازعات الحدود الدولية" ، لأن تأثير الأقلية الكرديّة في منطقة الشرق الأوسط لايمس الحدود الداخلية لدولها فقط بل يتعدى تأثيرها إلى الحدود الإقليمية.
- تُعتبر النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية تهديداً لمبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الإستعمار الذي أقره القانون الدولي المعاصر و كرسته غالبية دول هذه القارة في قوانيها الداخلية ، لأن إنفصال أقاليم في هذه القارة وتكوين دويلات أو ولايات مستقلة أو الإنضمام إلى دولة أخرى يؤدي إلى زعزعة دول كثيرة– حتى ولم تكن ذات أعراق متعددة – بسبب إعادة كل من عمليتي تخطيط الحدود الدولية وترسيمها على الواقع من جديد والتخلي عن مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الإستعمار ، مما يؤدي إلى بروز منازعات حدودية جديدة قائمة بين الأقلية ودولة الأم من جهة وبين الدول المجاورة من جهة أخرى .

الفرع الثالث : أثر الأقليات وإنفصالها على المستوى الدولي

إن إنتشار ظاهرة الأقليات وسعيها في تحقيق أهدافها ذات الطابع الإنفصالي يشكل تهديداً لإستقرار الوحدة الترابية والإقليمية لغالبية دول العالم التي تحوي أقلية إثنية أو عرقية أو قومية أو دينية ، خاصة تلك الأقليات التي لاتتمتع بحقوقها في جميع المجالات .

الخاتمة

وفي ختام موضوع واقع ومستقبل الحدود الدولية في ظل تفاقم الحركات الإنفصالية ، الذي قمنا بدراسته من خلال تقسيمه إلى مبحثين حيث خصصنا المبحث الأول لأحقية الأقليات بالإنفصال ثم تناولنا في المبحث الثاني نماذج عن بعض قضايا الإنفصال وأثرها على ثبات الحدود الدولية ، توصلنا إلى أن منازعات الحدود الدولية تنشأ لأسباب عديدة تختلف طبيعتها حسب الظروف التاريخية والطبيعية والإقتصادية التي صاحبت عملية إنشاء الحدود، إلا أنه يمكن القول أنه في العقود الأخيرة شهدنا ولانزال نشهد وجود أسباب معينة من شأنها أن تؤدي إلى منازعات حدودية مستقبلا .

وتتمثل هذه الأسباب في مشكل الأقليات بأبعاده الداخلية والخارجية فلم تعد مطالبها تقتصر على حقوق الإنسان أو مساواتها مع الأغلبية بل تطورت مطالبها وتنامت حدتها لتصل إلى حد المطالبة بالإنفصال عن الدولة الأم والتطلع لإنشاء كيانات جديدة ، مما أسهم بشكل جلي في إثارة العديد من المشاكل من بينها تهديد إستقرار الوحدة الوطنية والإقليمية للدول ذات الأعراق المتعددة ، خاصة إذا كانت حدود هذه الأخيرة ذات أهمية إستراتيجية وإقتصادية وأمنية .

وأخيرا نقدم بعض النتائج والاقتراحات التي تساعد في اعتقادنا على إستقرار وثبات الحدود الدولية ، وتكريس الحماية المقررة لحقوق الأقليات – العامة والخاصة – في الإتفاقيات الدولية لتجنب بروز الحركات الإنفصالية ومنازعات الحدود الدولية مستقبلا .

أولا : النتائج

أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة :

- يحق للأقليات المطالبة بالإنفصال عن دولة الأم لتأسيس دولة مستقلة قانونيا خاصة بهم استنادا إلى حق تقرير المصير في حالتين :

  الحالة الأولى : التقسيم العشوائي للحدود السياسية من طرف المستعمر .

  الحالة الثانية : الإنتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها الأقلية سواء من قبل السلطة الحاكمة أو الأغلبية .

- لم يعد الإنفصال مطلبا فقط للأقليات التي تعاني التهميش والإضطهاد ، بل هناك أقليات تتمتع بالمساواة في مجتمعاتها فضلا عن تمتعها بالحكم الذاتي لكن بمجرد شعورها بالإختلاف عن البقية يجعلها تطالب بالإنفصال .

- لعب الإستعمار الأوروبي دوراً هاماً وبارزاً في ظهور أغلب الحركات الإنفصالية التي تطالب بالإنفصال ، حينما خلفت الدول الإستعمارية حدودا مصطنعة حسب مصالحها ومقتضيات تقسيم النفوذ السياسي والإقتصادي لكل منها ، دون مراعاة للتركيبة الإثنية والقبلية لتلك الشعوب .

- تُشكل قضايا الإنفصال في العديد من دول العالم ذات الأعراق المتعددة مصدر رئيسي لغالبية منازعات الحدود الدولية حاضرا ومستقبلا، لأن تأثير هذه القضايا لايمس الحدود الداخلية بل يتعدى تأثيرها إلى الحدود الإقليمية والدولية .

- أن الحدود الدولية غير ثابته وغير مستقرة بسبب بروز حدود دولية جديدة وظهور دول قائمة على أساس المنازعات العرقية أوالإثنية أوالقومية أو الدينية.

ثانيا : الإقتراحات

- يجب المحافظة على قدسية كلا المبدأين اللذان أقرهما القانون الدولي العام المعاصر وكرسهما غالبية دول العالم " المحافظة على الحدود الموروثة عن الإستعمار " و "ثبات الحدود الدولية ونهايتها " لتجنب نشوب منازعات بسببها ، وهذا ماأشرنا إليه سابقا .

–ضرورة توعية أفراد المجتمع عن الآثار المترتبة عن الإنفصال والتحسيس بخطورتها على استقرار الدولة والتهديد بوجودها ، وذلك عن طريق وسائل الإعلام ، أو إنشاء مراكز تعليمية ثقافية .

–على جميع الدول ذات الأعراف المتعددة الإعتراف بحقوق الأقليات " العامة والخاصة "في قوانيها الداخلية وحمايتها لضمان استقرار وحدتها الوطنية والإقليمية .

–ضرورة ضمان حقوق الحريات للأقليات من أجل تحقيق التكامل القومي وسيادة الدول في إطار التنوع العرقي

–لابد من تفعيل وتطوير آليات التنفيذ والرقابة الدولية لضمان تحقيق الحماية المقررة لحقوق الأقليات في الأتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية .

–أن الحكم الذاتي هو الأنسب للأقليات المضطهدة والمهمشة ، لضمان ثبات وإستقرار الحدود الدولية .

الإحالات المرجعية :

أولا : الكتب

[1] – بهاء الدين مكاوي محمد قيلي ، **تسوية النزاعات في السودان : نيفاشا نموذجا** ، (د .ط) ؛ مركز الراصد للدراسات ، 2006 ، ص 66.

[2] – بومدين طاشمة ، **المشكلات السياسية في إفريقيا : أزمة دارفور ودور الإتحاد الإفريقي في تسويتها** ، ط 1 ؛ الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ،2016 ، ص 347، 360.

[3] – جمال فورار العيدي ، **حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي** ، (د، ط) ؛ الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2018 ، ص 176 .

[4] – عائشة سالمي ، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وأثرها على الحياة السياسية : نيجيريا نموذجا** ، ط1؛ الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2016 ، ص221–222.

[5] – عمر إسماعيل سعد الله ، **تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام** ، (**د، ط**) ؛ الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1986 ، ص، ص 107 و 170.

[6] – عمر سعد الله ، **الحدود الدولية النظرية والتطبيق** ، (د. ط) ؛ الجزائر : دار الهومة للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص 123.

[7]–قوي بوحنية ، **المشكلات السياسية في القارة الإفريقية :مفهوم الأقليات ومعايير تصنيفها في النظم السياسية الإفريقية** ، ط 1 ؛ الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2016، ص ، ص 299–300–301.

[8] – محمد علي الزبيدي ، **نزاعات الحدود بين الدول العربية** . (د. ط) ؛ القاهرة : دار النهضة العربية ، 2014 ، ص 67.

[9] – محمد يوسف علوان ، محمد خليل الموسى ، **القانون الدولي لحقوق الإنسان : الحقوق المحمية ، الجزء الثاني** ، ط 1 ؛ عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص 497.

[10] – مني يوخنا ياقو ، **حقوق الأقليات القومية في القانون الدولي العام : دراسة سياسية قانونية** ، (د ، ط) ؛ مصر : دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات ، 2010 ، ص 168.

ثانيا : الرسائل الجامعية

1 – ماجستيير

[1] – دوزي وليد ، **ظاهرة الأقليات في البوسنة والهرسك** ، رسالة ماجستيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012 ، ص15.

ثالثا : المقالات

[1] – أحمد محمد طوزان و جاسم محمد زكريا ، " التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الإستقلال والإنفصال : دراسة تطبيقية لحالة إنفصال جنوب السودان ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية** ، المجلد 29 ، العدد 03 ، دمشق ، 2013 ، ص 470.

[2] – شرقي محمود و رزق الله سارة ، دور محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار في حل منازعات الحدود البحرية ، **مجلة العلوم السياسية والقانون** ، المجلد 02 ، العدد 11 ، برلين ، 2018 ، ص 27 .

[3] – صلاح عبد العاطي ، **الأقليات وحقوق الإنسان في المجتمع العربي** ، العدد 1590 ، بتاريخ : 2006/06/23 ، تاريخ التصفح 2019/04/02 ، ساعة التصفح : 11:23 سا ، منشور على الموقع : www.ahewar.org

[4] – محمد خالد محمد عبد الله ، الأقليات الإثنية والصراعات في إفريقيا : التجربة النيجيرية الفدرالية نموذجا ، **مجلة دراسات إفريقية** ، العدد 54 ، 20، ص160-161.

[5] – محمد موسى خلف ، الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية ، **مجلة تاكريت للعلوم الإنسانية** ، المجلد 16 ، العدد 9 ، 2009 ، ص 473-474-475.

رابعا : المواقع الإلكترونية

1 – اللغة العربية

[1] – الحسين الزاوي ، **التوجهات الإنفصالية في أوروبا**، 2017/09/16 ، تاريخ التصفح : 2019/04/26 ، ساعة التصفح : 13:00 سا، منشور على الموقع www.alkhaleej.ae.

[2] –ريم عبد المجيد ، **أصداء كتالونيا : حمى الحركات الإنفصالية في أوروبا** ، 2017/10/29 ، تاريخ التصفح 2019/04/26 ، ساعة التصفح : 14:30 سا ، منشور على الموقع : www.acrseg.org

[3] – **خطر الإنفصال يهدد إقليم دارفور السوداني** ، تاريخ التصفح : 2019/04/21 : ساعة التصفح : 03:25 ، منشور على الموقع : https:/www.alaraby.co.uk

[4] – صونية مسعودي ، "إنفصال جنوب السودان بين التحديات الداخلية والتداعيات الإقليمية "،برلين: **المركز الديمقراطي العربي** ، 13 /2018/02 ، تاريخ التصفح : 2019/04/15 ، ساعة التصفح : 16:00 ، منشور على الموقع : www.democraticac.de

[5] – ماز حسن ، **تقرير المصير مفهومه – طبيعته _إنحرافاته** ، بتاريخ : 30 /2018/11 ، تاريخ التصفح : 2019/03/16 ، ساعة التصفح : 20:30 سا ، منشور على الموقع : https://sahara-questions.com

[6] – محمد أحمد محمد تورشين ، **الآثار الجيوإستراتيجية لإنفصال جنوب السودان " الحدود والمياه "** ، تاريخ التصفح : 2019/06/22 ، تاريخ التصفح : 21:30 ، منشور على الموقع : http://platform.almanhal.com

[7] – محمد خالد ، **الحركات الإنفصالية نذر مرحلة جديدة من رسم الخرائط** ، بتاريخ : 2017/10/08 ، تاريخ التصفح : 2019/03/16 ، ساعة التصفح : 16:00 سا ، منشور على الموقع : https://www.albayan.ae

[8] – هزاع عبد العزيز معالي ، **المشروعية القانونية لإنفصال الإقليم وإعلان الدولة وفقا للقانون الدولي** ، بتاريخ : 2017/10/17 ، تاري التصفح : 2019/04/01 ، ساعة التصفح : 23:30 سا ، منشور على الموقع : https://www.alrai.com

2 - اللغة الأجنبية

[1] - Alexandre Pouchard Et Pierre Breteau , Indépendance De La Catalogne : Résumé De La Crise Entre Madrid Et Barcelone , 13/10/2018 , Sur Le Site : https://www.lemonde.fr

[2]- Au Kurdistan ,Le « Oui »Au Référendum D'indépendance Triomphe , Baghdad Fulmine , 27/09/2017 , Sur Le Site : htpps://www.lemonde.fr

[3] - Italie : Lombardie Et Vénétie Gagnent Leur Référendum Pour Plus D'autnomie , 23/10/2017,Sur Le Site : www.leparisien.fr

[4]- Nouvelle-Calédonie : le référendum D'autodétermination du 4 Novembre 2018 , 07/11/2018 , Sur Le Site : https://www.vie-publique.fr

[5] - Sud-Soudan : Les Résultats Officiels Donnent 98.83% De « Oui » à La Sécession , 08/02/2011 , Sur Le Site : https://www.lemonde.fr

الهوامش:

[1] – محمد خالد محمد عبد الله ، الأقليات الإثنية والصراعات في إفريقيا : التجربة النيجيرية الفدرالية نموذجا ، **مجلة دراسات إفريقية** ، العدد 54 ، 20، ص160-161.

[2] – محمد خالد ، **الحركات الإنفصالية نذر مرحلة جديدة من رسم الخرائط** ، بتاريخ : 2017/10/08 ، تاريخ التصفح : 2019/03/16 ، ساعة التصفح : 16:00 سا ، منشور على الموقع : https://www.albayan.ae

[3] – دوزي وليد ، **ظاهرة الأقليات في البوسنة والهرسك** ، رسالة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012 ، ص15.

[4] – جمال فورار العيدي ، **حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي** ، (د، ط) ؛ الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2018 ، ص 176 .

[5] – ماز حسن ، **تقرير المصير مفهومه – طبيعته _إنحرافاته** ، بتاريخ : 30 /2018/11 ، تاريخ التصفح : 2019/03/16 ، ساعة التصفح : 20:30 سا ، منشور على الموقع : https://sahara-questions.com

[6] – مني يوخنا ياقو ، **حقوق الأقليات القومية في القانون الدولي العام : دراسة سياسية قانونية** ، (د ، ط) ؛ مصر : دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات ، 2010 ، ص 168.

[7] – عمر إسماعيل سعد الله ، **تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام** ، (**د، ط**) ؛ الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1986 ، ص، ص 107 و 170.

[8] – ماز حسن ، نفس المرجع .

[9] – محمد يوسف علوان ، محمد خليل الموسى ، **القانون الدولي لحقوق الإنسان : الحقوق المحمية ، الجزء الثاني** ، ط 1 ؛ عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص 497.

[10] – شرقي محمود و رزق الله سارة ، دور محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار في حل منازعات الحدود البحرية ، **مجلة العلوم السياسية والقانون** ، المجلد 02 ، العدد 11 ، برلين ، 2018 ، ص 27 .

[11] – هزاع عبد العزيز معالي ، **المشروعية القانونية لإنفصال الإقليم وإعلان الدولة وفقا للقانون الدولي** ، بتاريخ : 2017/10/17 ، تاري التصفح : 2019/04/01 ، ساعة التصفح : 23:30 سا ، منشور على الموقع : https://www.alrai.com

[12] – صلاح عبد العاطي ، **الأقليات وحقوق الإنسان في المجتمع العربي** ، العدد 1590 ، بتاريخ : 2006/06/23 ، تاريخ التصفح 2019/04/02 ، ساعة التصفح : 11:23 سا ، منشور على الموقع : www.ahewar.org

[13] – محمد موسى خلف ، الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية ، **مجلة تاكريت للعلوم الإنسانية** ، المجلد 16 ، العدد 9 ، 2009 ، ص 473-475-474.

[14] – **الأقليات الأصلية** : هي الشعوب والأقليات التي تواجدت قبل تشكل الدولة نفسها في مناطق عديدة من العالم وشكلت على مر العصور وحدة إثنية وثقافية ولغوية ، وقد يستعمل مفهوم الشعوب الأصلية للتفريق بينها وبين المهاجرين مثال ذلك الهنود في أمريكا .

–الأقليات القومية : هي مجموعة من السكان تعيش في المناطق الحدودية للدولة ليست لها خصائص سكان تلك الدولة " الثقافية أو اللغوية " ، وإنما تشكل جزء من أغلبية في الدول المجاورة معنى ذلك أن في بداية تشكل الدولة الوطنية قد تفصل عنها أجزاء من ترابها لأسباب كثيرة وتضم لإقليم دولة أخرى.

الأقليات الإثنية : هي مجموعة من الأفراد يتمتعون بهوية تختلف عن هوية باقي المجموعات داخل الدولة متجذرة في الوجدان التاريخي ولهم أصل عرقي واحد ، يتمتعون بوعي تام بواقعهم مبني على عناصر الدين واللغة والثقافة والتقاليد التي تفاعلت على إقليم معين عبر الزمن. قوي بوحنية ، **المشكلات السياسية في القارة الإفريقية :مفهوم الأقليات ومعايير تصنيفها في النظم السياسية الإفريقية** ، ط 1 ؛ الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2016، ص ، ص 299-300-301.

[15] – **منازعات الحدود الدولية** : يقصد بها أيضا وجود إدعاءات من جانب أحد الأطراف الدولية تقابلها إدعاءات من قبل الطرف الآخر حول الموضع الصحيح لخط الحدود الفاصل بين السيادة الإقليمية. محمد علي الزبيدي ، **نزاعات الحدود بين الدول العربية** . (د. ط) ؛ القاهرة : دار النهضة العربية ، 2014 ، ص 67.

[16] – **الحدود Frontiére :** هي فواصل طبيعية أو إصطناعية بين أقاليم مختلفة ، تأتي أهميتها من حيث أنها تشكل الحد الذي تبدأ فيه سيادة دولة على إقليمها وتستطيع من خلاله ممارسة سلطاتها عليه ، ومن ورائه تنتهي هذه السيادة حسب ما إذا كان الحد برا أو بحرا . عمر سعد الله ، **الحدود الدولية النظرية والتطبيق** ، (د. ط) ؛ الجزائر : دار الهومة للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص 123.

[17] – عائشة سالمي ، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وأثرها على الحياة السياسية : نيجيريا نموذجا** ، ط1؛ الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2016 ، ص221-222.

[18] – أحمد محمد طوزان و جاسم محمد زكريا ، " التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الإستقلال والإنفصال : دراسة تطبيقية لحالة إنفصال جنوب السودان ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية** ، المجلد 29 ، العدد 03 ، دمشق ، 2013 ، ص 470.

[19] – صونية مسعودي ، "إنفصال جنوب السودان بين التحديات الداخلية والتداعيات الإقليمية "،برلين: **المركز الديمقراطي العربي** ، 13 /2018/02 ، تاريخ التصفح : 2019/04/15 ، ساعة التصفح : 16:00 ، منشور على الموقع : www.democraticac.de

[20] - Sud-Soudan : Les Résultats Officiels Donnent 98.83% De « Oui » à La Sécession , 08/02/2011 , Sur Le Site : https://www.lemonde.fr .

[21] – بومدين طاشمة ، **المشكلات السياسية في إفريقيا : أزمة دارفور ودور الإتحاد الإفريقي في تسويتها** ، ط 1 ؛ الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ،2016 ، ص 347، 360.

[22] – **خطر الإنفصال يهدد إقليم دارفور السوداني** ، تاريخ التصفح : 2019/04/21 : ساعة التصفح : 03:25 ، منشور على الموقع : https:/www.alaraby.co.uk

[23] – أحمد محمد طوزان و جاسم محمد زكريا ، المرجع السابق ، ص 468.

[24] – الحسين الزاوي ، **التوجهات الإنفصالية في أوروبا** ،2017/09/16 ، تاريخ التصفح : 2019/04/26 ، ساعة التصفح : 13:00 سا، منشور على الموقع www.alkhaleej.ae

[25] - Nouvelle-Calédonie : le référendum D'autodétermination du 4 Novembre 2018 , 07/11/2018 , Sur Le Site : https://www.vie-publique.fr

[26] - Alexandre Pouchard Et Pierre Breteau , Indépendance De La Catalogne : Résumé De La Crise Entre Madrid Et Barcelone , 13/10/2018 , Sur Le Site : https://www.lemonde.fr

[27] - Italie : Lombardie Et Vénétie Gagnent Leur Référendum Pour Plus D'autnomie , 23/10/2017,Sur Le Site : www.leparisien.fr

[28] –ريم عبد المجيد ، **أصداء كتالونيا : حمى الحركات الإنفصالية في أوروبا** ، 2017/10/29 ، تاريخ التصفح 2019/04/26 ، ساعة التصفح : 14:30 سا ، منشور على الموقع : www.acrseg.org

[29] – بهاء الدين مكاوي محمد قيلي ، **تسوية النزاعات في السودان : نيفاشا نموذجا** ، (د .ط) ؛ مركز الراصد للدراسات ، 2006 ، ص 66.

[30]- Au Kurdistan ,Le « Oui »Au Référendum D'indépendance Triomphe , Baghdad Fulmine , 27/09/2017 , Sur Le Site : htpps://www.lemonde.fr

[31] – محمد أحمد محمد تورشين ، **الآثار الجيوإستراتيجية لإنفصال جنوب السودان " الحدود والمياه "** ، تاريخ التصفح : 2019/06/22 ، تاريخ التصفح : 21:30 ، منشور على الموقع : http://platform.almanhal.com